TD

الأمم المتحدة

Distr.
LINITED

TD/B/WP/L.92
29 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة
الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الرابعة والثلاثون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الفرقة العاملـــة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة والثلاثين

نائب الرئيس والمقرر: السيد بافيل شروباك (سلوفاكيا)

المتحدثون:

نائب الأمين العام للأونكتاد
غواتيمالا (عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
فنلندا (عن الاتحاد الأوروبي)
مصر
كينيا

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا نص مؤقت يجري تعميمه لاجازته من جانب الوفود.

وينبغي إرسال طلبات التعديل في موعد أقصاه **يوم الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩**، إلى

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel.No. 907 5656 or 5655

مقدمة

عقدت الدورة الرابعة والثلاثون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وعقدت الفرقة العاملة أثناء الدورة ... جلسات عامة – هي الجلسة ١٣٢ إلى الجلسة ... . وكانت جميع الجلسات الأخرى غير رسمية وعقدت في سرية.

الفصل الأول

استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقييم برامج التعاون التقني

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- للنظر في هذين البندين، عرضت على الفرقة العاملة الوثائق التالية:

"استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني" (TD/B/WP/117 - TD/B/46/3)؛

"استعراض الأنشطة التي جرى الاضطلاع فيها في ١٩٩٨" (TD/B/WP.117/Add.1 - TD/B/46/3/Add.1)؛

"جداول إحصائية" (TD/B/WP/117/Add.2 - TD/B/46/3/Add.2)؛

"تقييم برنامج أنشطة التعاون التقني المتعلقة بقانون المنافسة وسياستها" (TD/B/WP/119 وAdd.1)؛

"متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية: استراتيجية برنامج النقاط التجارية" (TD/B/WP/120 وAdd.1)؛

"الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ الولايات المختلفة التي عهد بها إليها من أجل برنامج النقاط التجارية منذ إنشائه" (TD/B/WP/121)؛

"تدابير متابعة تنفيذ التوصيات في تقييم وتنفيذ الاستنتاجات الموافق عليها في الدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة" (TD/B/WP/122).

٢- أكد **نائب الأمين العام للأونكتاد**، في تقديمه البند ٣ من جدول الأعمال، على أهمية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وشدد على أن استعراض هذا العام يكتسي أهمية خاصة، حيث أنه هو الاستعراض الأخير قبل الأونكتاد العاشر. وفي هذا السياق دعا أعضاء الفرقة العاملة إلى أن يأخذوا في الاعتبار، في مداولاتهم، تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر (TD/380)، وبوجه خاص مناقشته للتعاون التقني. وأعرب عن تقديره للدعم السخي من المساهمين للصناديق الاستئمانية. وأوضح بشكل عام أهم الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد،

واستمرار إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً، والجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الأخرى المعنية بالتعاون التقني فيما يتعلق بالتجارة، وخاصة بهدف دعم التعاون على الصعيد الميداني. وفيما يتعلق بإمكان استمرار الدعم المالي لبرامج الأونكتاد المختارة في مجال التعاون التقني، أكد على الحاجة إلى أن تقدم الفرقة العاملة توصية إلى المجلس بشأن ترتيبات فيما يتعلق بتقرير رسوم سنوية للمحافظة عليها، وذلك كمصدر، بين مصادر أخرى، للتمويل، من أجل تأمين استمرار القدرة المالية لهذه البرامج.

٣- وفيما يتعلق بالبند ٤ (أ) من جدول الأعمال المتعلق ببرنامج تقييم قانون المنافسة وسياستها، عرض بإيجاز استنتاجات خبير التقييم المستقل، والتوصيات المتخذة فيما يتعلق بأولويات البرنامج وتوجيهه في المستقبل، كما وردت في الوثيقة TD/B/WP/119. وأخيراً، في إطار البند ٤(ب) بشأن متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية، لفت نظر الفرقة العاملة إلى استراتيجية النقاط التجارية، حسبما وردت في الوثيقتين TD/B/WP/120 وTD/B/WP/120/Add.1، وإلى الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ الولايات المختلفة التي عهد بها إليها منذ إنشاء برنامج النقاط التجارية، والتي وردت في الوثيقة TD/B/WP/121.

٤- وأكدت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (غواتيمالا) على الأهمية التي تعلقها مجموعتها على مسألة التعاون التقني وعلى ضرورة تحقيق توازن بين المناطق. وأعربت عن قلقها إزاء التناقص المستمر للانفاق في منطقتها. وأشارت مع ذلك إلى أن هناك أنشطة في الطريق، وأعربت عن أملها في أن توفر الموارد اللازمة لاتاحة تنفيذ الأنشطة المخطط لها. وأعربت عن ارتياحها لروابط التعاون الوثيق القائم بين الأونكتاد والوكالات الأخرى، وأكدت على أهمية التنسيق. وفيما يتعلق بالامكانيات المالية لمواصلة برامج الأونكتاد المختارة في مجال التعاون التقني، قالت إنه ينبغي أن نكون واقعيين بشأن ما يمكن توقعه من البلدان النامية. وأضافت، فيما يتعلق بتقييم البرنامج الخاص بقانون المنافسة وسياستها، أنه ينبغي للفرقة العاملة أن تسعى إلى إيجاد حلول، بغية تأمين المنافع لجميع البلدان النامية، وخاصة تلك التي هي في أمس الحاجة.

٥- وقال ممثل **فنلندا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه ينبغي لمن يركز التعاون التقني فقط على متطلبات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وأن يكون محركه هو الطلب. ولا ينبغي للأونكتاد أن تعزز أنشطتها الخاصة للتعاون التقني، ويجب أن تركز أنشطتها على المجالات التي تجد فيها ميزة نسبية واضحة. وأكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وينبغي للأونكتاد في تنفيذ أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني أن تضمن عدم حدوث منافسة مع القطاع الخاص. وأكد، فيما يتصل بالتقييم، على الحاجة إلى عمليات تقييم منتظمة لمشاريع التعاون التقني المختلفة، وينبغي أن تشمل هذه التقييمات تحليلاً لتأثير هذه المشاريع. وينبغي، في هذا الصدد، أن تكون المشاريع خاضعة لمحاسبة التكاليف، وينبغي مواصلة بحث المنشورات بدقة. واقترح أن يتخذ الأمين العام للأونكتاد خطوات لاقامة آلية تنسيق للتعاون التقني. وفيما يتعلق بخطة السنوات الثلاث المتجددة، أوضح أنه يجب التمييز بين المشاريع الطويلة الأجل وتلك القصيرة الأجل. وأعرب أخيراً عن قلقه إزاء توزيع موارد التعاون التقني وإزاء تناقص نصيب أقل البلدان نمواً، وطلب اتخاذ خطوات لمعالجة هذا الوضع.

٦- وقال ممثل **مصر** إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التعاون التقني **للأونكتاد** وأعاد التأكيد على ضرورة الاستمرار في تكييف هذا التعاون وفق حاجات البلدان النامية، أخذاً في الاعتبار الوضع المالي في تلك البلدان. وفي هذا السياق، ينبغي ضمان الاستدامة المالية دون أي تمييز فيما بين البلدان النامية. وأعرب عن قلقه إزاء الانخفاض الحاصل في الميزانية الإجمالية المخصصة للتعاون التقني وإزاء الانخفاض المتواصل في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن موارد الأونكتاد المخصصة للتعاون التقني ينبغي زيادتها للوفاء بالطلبات والحاجات المتزايدة للبلدان النامية، وأضاف أن الانخفاض في نصيب الموارد المخصصة للتعاون التقني، الذاهب إلى المنطقة الأفريقية، غير مقبول. وأعرب عن تقديره للاتحاد الأوروبي وللمانحين الآخرين للدعم الذي يقدمونه للأنشطة المفيدة جداً التي يضطلع بها الأونكتاد. وأخيراً، أعرب عن قلقه إزاء التوزيع الجغرافي غير المتوازن للخبراء والخبراء الاستشاريين المشاركين في تنفيذ مشاريع التعاون التقني، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين البلدان المتقدمة على حد سواء. وقال إنه ينبغي أن تشارك البلدان النامية أكثر فأكثر، وينبغي أن يزيد نصيب الخبراء من البلدان النامية.

٧- وقال ممثل **كينيا** إن حكومة بلده تولي أهمية فائقة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وإن من الأمور المشجعة رؤية أن الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً قد بلغ الهدف المحدد وهو ٥ ملايين دولار أمريكي. وأعرب عن تقديره لأولئك المانحين الذين ساهموا في الصندوق الاستئماني وحث المانحين الآخرين على أن يفعلوا بالمثل. وأعرب عن أمله في أن يجري بانتظام تجميم موارد الصندوق الاستئماني بغية جعل التعاون التقني للأونكتاد قابلاً للتنبؤ به ومستداماً بقدر أكبر. وأعرب عن خيبة أمله الشديدة للانخفاض الحاصل في الموارد المتاحة للتعاون التقني وخصوصاً لانخفاض نصيب أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وقال إن هذه الحالة المثيرة للمخاوف تسير في اتجاه معاكس للسياسة المعلنة لاستراتيجية الأونكتاد بخصوص التعاون التقني، وحث المانحين على أن يبذلوا جهوداً إضافية لعكس اتجاه الانخفاض. وأعرب عن قلقه لعدم التوافق بين بعض التركيبات الخاصة والبرامج الحاسوبية الجاهزة المستخدمة في برامج الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني. وفيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأقل البلدان نمواً، أعرب عن شكوكه في كون المعالجة المتعددة القطاعات لهذه المسألة، المتفق عليها في ميدراند، تؤدي مهمتها. وذكر أن حالة مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بعملية التوظيف تثير القلق بوجه خاص وأن وفده ينوي إثارة المسألة مع المجلس. وأخيراً، قال إن مؤشرات الأداء تشكل أدوات مفيدة، لكن المتغيرات والمبادئ التوجيهية المراد استخدامها ينبغي الاتفاق عليها.

٨- وأحاط **نائب الأمين العام للأونكتاد** علماً بالقلق المعرب عنه فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للموارد وقال إن من الضروري إجراء حوار أكثر تنظيماً بين المانحين والمستفيدين. فمع أن أنشطة التعاون التقني تموّل من موارد خارج الميزانية، فإن الميزانية العادية مطالبة باستمرار بمساعدة هذه الأنشطة. ومن الصعب إجراء تمييز واضح المعالم بين الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والأنشطة الممولة من خارج الميزانية. غير أن هذا الأمر لا يُعتبر مشكلة كبيرة نظراً لأن الأنشطة الأولى والثانية كانت دائماً مكملة بعضها بعضاً. وقال إنه يشارك في وجهة النظر المتعلقة بضرورة عكس الاتجاه الذي سلكه برنامج التعاون التقني للأونكتاد، ولو أنه أكد على صعوبة إيجاد توازن

صحيح بين الأنشطة التي يكون دافعها الطلب والتي تعتمد على الالتزامات من المانحين. وأضاف أن ثمة حاجة إلى تحديد منهجية ملائمة والانتقال نحو البرمجة المعمّقة.

٩- وقال إن الأثر العملي الذي يترتب على السير نحو إعداد ميزانية مبنيّة على النتائج هو ضرورة التركيز بقدر أكبر على أثر التعاون التقني، وإن الأونكتاد يقوم بالتشاور مع وكالات أخرى معنية بالتنمية حول هذه المسألة. وفيما يتعلق بتقييم قانون المنافسة وبرامج السياسات، قال إن المقيِّم المستقل حاول، بناء على طلب الأمانة، قياس الأثر أكثر ما يمكن.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٠- افتتح السيد حسن الدين حمزة (ماليزيا)، نائب رئيس ومقرر الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والثلاثين، الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١١- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الافتتاحية) الـ ١٣٢، السيدة أنجيلينا كاتالينا (الفلبين) رئيسة لها والسيد بافل شروبك (سلوفاكيا) نائباً للرئيسة ومقرراً.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الـ ١٣٢ أيضاً، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والثلاثين (TD/B/WP/116). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

٤- تقييم برامج التعاون التقني: قانون المنافسة وسياستها:

(أ) قانون المنافسة وسياستها؛
(ب) متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية؛

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]

هاء - مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[تُستكمل فيما بعد]

واو - اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]